المحاضرة الثالثة:الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

" السنة الثانية "

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

يترتب على النفقات العامة آثار اقتصادية متعددة الجوانب مباشرة و غير مباشرة نوجزها فيمايلي: :

1 أثر النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام من السلع والخدمات، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد من كإعانات أو من خلال الإنفاق على إنشاء المشاريع و يمكن توضيح ذلك فيمايلي:

- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام : يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة.
- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد : من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها،وتعتبر نفقات منتجة لما تتلقاها الدولة من أعمال هؤلاء الأفراد «قوة العمل» كما أن هذه النفقات تؤثر على كل من الإنتاج و الاستهلاك

آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

يعرف الانتاج الوطني بأنه مجموع السلع والخدمات التي ت نتج خلال فترة زمنية تقدر بسنة.

ويعرف أيضا بمجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الانتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

و نميز في آثار الإنفاق على الإنتاج بين آثار تكون في المدى القصير وآثار تكون في المدى الطويل.

بالنسبة للمدى القصير ترتبط آثار الإنفاق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

المحاضرة الثالثة:الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

" السنة الثانية "

أما بالنسبة للمدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق. فالإنفاق على الوظائف التقليدية كالدفاع الخارجي وبسط الأمن الداخلي واقامة العدالة يؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة لأن الأمن أساس أي استثمار، فالدولة غير آمنة لا يمكن للمستثمرين أن يخاطروا بحياتهم وأملاكهم ومن ثم تقل الاستثمارات مما يعيق العملية الإنتاجية في البلد.

كما يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار، كما ي ؤدي الإنفاق العام أيضا دوار مهما في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمان حدا أدنى من الأرباح أو سد العجز في مي ازنية المشروع خلال مدة معينة ومنح بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء والتوسع والتصدير.

وكذلك تتجلى هذه الآثار في النقاط التالية:

- تؤدي النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية؛ التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل الوطني و تقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة.
- تؤدي النفقات العامة الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والتعليمية، والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية؛ إلى زيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري.
- الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات تساهم في رفع أرباحها هذه الأخيرة وبالتالي ارتفاع مقدرتها الإنتاجية،من جهة و رفع الحصيلة الضريبية من جهة أخرى.

4ـ النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة تؤدي الى تحقيق الأمن الاستقرار، مما يؤدي الى زيادة الاستثمار و الانتج و رفع الدخل الوطني

المحاضرة الثالثة:الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

" السنة الثانية "

ـ نفقات البنية التحتية كالطرق ووسائل النقل والمواصلات، والطاقة تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج،وبالتالي إلى رفع الأرباح، وزيادة الناتج الوطني.

أثير النفقات العامة على توزيع الدخل

يؤثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل تأثير مباشرا أو غير مباشر وفق الأتي:

ـ يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرا من خلال زيادة القوة الشرائية لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق الإعانات المباشرة.

– يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل غير مباشر عن طريق دفع إعانات استغلال للمشروعات لإنتاج السلع والخدمات،التي تبيعها الدولة لبعض الفئات «ضعيفة أو منعدمة الدخل «بأقل من تكلفتها و الهدف

من ذلك دعم القوة الشرائية للمواطن و تشجيع الإنتاج المحلي في نفس الوقت إضافة الى تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول.

الأثر على الادخار الوطني: إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج.

إضافة الى هذه الآثار المباشرة للنفقات العامة هناك أثر غير مباشر أو ما يعرف بأثر المضاعف و أثر المعجل و يمكن إيجازها ذلك فيمايلي:

ـ اثر المضاعف

المضاعف هو المعامل العددي الذي يبين الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي و عادة ما تكون الزيادة في الإنتاج و الدخل مضاعفة عن الزيادة الإنفاق ، اثر المضاعف يتبع الميل الحدي للاستهلاك فهو كبير عند الفئات المتوسطة و ضعيف عند أصحاب ر أس المال و يكون المضاعف قليل التأ ثير في البلدان النامية.

المحاضرة الثالثة:الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

" السنة الثانية "

- **أثر المعجل**

و يعني بذلك أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار ، حيث يتبع الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية زيادة في الاستثمار و العلاقة بينهما يعبر عنها بمبدأ المعجل .

2–ظاهرة زيادة النفقات العامة:

مما لا شك فيه أن النفقات العامة تزداد من سنة لأخرى في الدول –كقاعدة عامة–على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية مما حذر العلماء المالية إلى دراسة هذه الظاهرة التي يطلق عليها " **قانون فاجنر**" نسبة إلى الاقتصادي الألماني " **فاجنر**".

وتعود ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى أسباب وعوامل ظاهرية «المطلب الأول» وحقيقية « المطلب الثاني»، نستعرضها كالآتي:

– الأسباب الظاهرية:

يقصد بالأسباب الظاهرية زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسن فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة، ومن أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: تدهور قيمة النقود «الفرع الأول»، تعديل وتغيير أساليب وكيفيات وضع الميزانيات «الفرع الثاني»، وازدياد عدد السكان واتساع إقليم الدولة «الفرع الثالث».

* **تدهور قيمة النقود**: وهو من الأسباب الأساسية للزيادة الظاهرية للنفقات، والمقصود بتدهور قيمة النقود هو انخفاض قوتها الشرائية، مما ينجم عنها نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس القيمة العددية التي كان يمكن الحصول عليها من قبل، وبمعنى آخر هو ارتفاع أثمان السلع والخدمات والدولة تدفع قيمة نقدية أكبر من القيمة النقدية التي كانت تدفعها للحصول على نفس

المقدار من السلع والخدمات، وبالتالي الزيادة هنا في هذه الحالة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أية زيادة في المنفعة الحقيقية.

***التغيير في أساليب و كيفيات وضع الميازنيات**: كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، أي تخصيص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإرادات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها في الميزانية العامة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

لكن بعد اتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يوجب ظهور كافة نفقات الدولة واي ارادات –دون تخصيص– في الميزانية ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، وعليه فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعتبر زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

* **زيادة عدد السكان أو زيادة مساحة إقليم الدولة**: الزيادة في عدد السكان أو الزيادة في مساحة إقليم الدولة قد يكون أحدهما أو كلاهما أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة، فهذه الزيادة تكون سببا في الزيادة النفقات العامة وتكن ظاهرية أي دون أن تجد لها مقابل لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على عاتق السكان، أي يزيد عدد السكان في الدولة أو قد تحتل دولة أخرى ومن ثم هذه الزيادة في عدد السكان أو اتساع إقليم الدولة يتطلب زيادة في النفقات العامة، لكن في الحقيقة هذه الزيادة في النفقات العامة تعد زيادة ظاهرية لأنه ليس لها مقابل لأنه لم تزيد في النفع العام ولم تزيد في الأعباء الملقاة على عاتق السكان لكن إذا ازداد نصيب الفرد من النفقات العامة فإن الزيادة في الحالة تكون حقيقية وليست ظاهرية.

الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

المحاضرة الثالثة:الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

" السنة الثانية "

من الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة: الأسباب السياسية، الأسباب الاقتصادية ،الأسباب المالية والأسباب الإدارية.

* **الأسباب السياسية**: تعد الأسباب السياسية من بين الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة الحقيقية فانتشار مبادئ الديموقراطية والعدالة الاجتماعية واهتمام الدولة بالطبقات محددة الدخل وكفالة كثير من نفقاتها يجعل الدولة تزيد من نفقاتها سواء كانت هذه النفقات على شكل مساعدات أم تعويضات عن الأضرار التي تسببها أعمال وتصرفات الإدارة العامة أو الكوارث الطبيعية،...إلخ.

* **الأسباب الاقتصادية**: من الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة:

أ-زيادة الدخل الوطني لأن زيادة الدخل الوطني يشجع الدولة على زيادة الضرائب والرسوم، وهذه الأخيرة تعود إلى الدولة على شكل إيرادات مما يمكن للدولة من زيادة حجم نفقاتها في أوجه مختلفة.

ب-التوسع في المشروعات الاقتصادية العامة يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة ،والهدف من هذا التوسع هو إما الحصول على موارد للخزينة العامة أو كان من أجل التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار.

ج- التنافس الاقتصادي الدولي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة قد يكون في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

- الأسباب المالية: الأسباب المالية ترجع إلى:

أ-سهولة لجوء الدولة إلى الدولة إلى القروض خاصة الداخلية بما لها من امتيازات السلطة العامة.

ب–وجود فائض في الإيرادات غير مخصص لغرض معين مما يشجع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

* **الأسباب الإدارية**: تعد الأجهزة الإدارية في الدولة من أهم الأجهزة حيث إنها تحتوي على عدد هائل من الموظفين والمصالح مما يستدعي زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين.

/– الآثار الاجتماعية للنفقات العامة:

يتفاوت نصيب الأفراد من الدخل القومي تبعا لاختلاف مصادر دخل الفرد فقد يكون نصيب الفرد من عائد عمله ومقدار ما يملكه من تنمية موارده النقدية، وكذلك يتوقف دخله على النفوذ الشخصي أو السياسي الذي يتمتع به، وبشكل عام يمثل سوء توزيع الدخل وضعا غير مرغوب فيه من وجهة نظر المجتمع لما يمكن أن ينتج عنه من احتكاك اجتماعي قد يصل إلى درجة العنف، ويعتبر عدم عدالة توزيع الدخل من أخطر الظواهر التي تتميز بها الدول النامية ولذلك تسعى هذه الدول للحد من الفوارق بين الدخول باستخدام النفقات العامة إلى جانب أدوات أخرى كالضرائب.